

أثر المحاسبة القضائية على دور المراجعة في اكتشاف
الغش في القوائم المالية
دراسة استكشافية في البيئة المصرية

إعداد

محمد محمود عبد الرازق
باحث ماجستير - قسم المحاسبة
كلية الأعمال - جامعة الإسكندرية

إشراف

أ.د. شحاته السيد شحاته
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية الأعمال - جامعة الإسكندرية

د. محمد إسماعيل
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية الأعمال - جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر المحاسبة القضائية على دور المراجعة في اكتشاف الغش في القوائم المالية في البيئة المصرية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستكشافي من خلال استبيان تم توزيعه على عينة من المراجعين والمحاسبين القضائيين والأكاديميين، بالإضافة إلى دراسة ثلاث حالات لشركات مصرية تعرضت لحالات غش واحتيال مالي. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمحاسبة القضائية على دور المراجعة في اكتشاف الغش في القوائم المالية في البيئة المصرية، حيث تساهم المحاسبة القضائية في تعزيز مهارات المراجعين في مجال اكتشاف الغش، وتوفير تقنيات متخصصة لاكتشاف الغش، وتطبيق إجراءات فعالة للتحقيق في حالات الغش المشتبه فيها، وتعزيز الشك المهني لدى المراجعين، وتحسين فهم المراجعين لأنماط وأساليب الغش. كما توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية في البيئة المصرية لا تزال في مراحلها الأولى، وأن هناك حاجة إلى تطوير إطار تشريعي وتنظيمي للمحاسبة القضائية، وتطوير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة في المحاسبة القضائية، وزيادة الوعي بأهمية المحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف الغش. وقدمت الدراسة إطاراً مقترحاً لتفعيل دور المحاسبة القضائية في تعزيز دور المراجعة في اكتشاف الغش في القوائم المالية في البيئة المصرية.

Abstract

This study aims to explore the impact of forensic accounting on the role of auditing in detecting fraud in financial statements in the Egyptian environment. The study adopted an exploratory approach through a questionnaire distributed to a sample of auditors, forensic accountants, and academics, in addition to studying three cases of Egyptian companies that were exposed to fraud and financial deception. The results of the study showed a statistically significant positive impact of forensic accounting on the role of auditing in detecting fraud in financial statements in the Egyptian environment, as forensic accounting contributes to enhancing the skills of auditors in the field of fraud detection, providing specialized techniques for fraud detection, implementing effective procedures for investigating suspected fraud cases, enhancing professional skepticism among auditors, and improving auditors' understanding of fraud patterns and methods. The study also found that forensic accounting in the Egyptian environment is still in its early stages, and that there is a need to develop a legislative and regulatory framework for forensic accounting, develop specialized educational and training programs in forensic accounting, and increase awareness of the importance of forensic accounting and its role in detecting fraud. The study presented a proposed framework to activate the role of forensic accounting in enhancing the role of auditing in detecting fraud in financial statements in the Egyptian environment.

المقدمة والإطار النظري

١. مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في حالات الغش والاحتيال المالي على المستوى العالمي، مما أدى إلى خسائر مالية كبيرة للشركات والمستثمرين والاقتصاد بشكل عام. وقد أثارت هذه الحالات تساؤلات حول فعالية المراجعة التقليدية في اكتشاف الغش في القوائم المالية، وأبرزت الحاجة إلى أساليب وتقنيات متخصصة للكشف عن الغش والتحقيق فيه.

في هذا السياق، ظهرت المحاسبة القضائية كتخصص مستقل يجمع بين المعرفة المحاسبية والمهارات التحقيقية لتحليل وتفسير وتقديم القضايا المالية المعقدة بطريقة مفهومة ومدعومة بالأدلة. وتهدف المحاسبة القضائية إلى اكتشاف الغش والاحتيال المالي، وتقديم الأدلة المالية التي يمكن استخدامها في المحاكم، وتعزيز الثقة في التقارير المالية.

وفي البيئة المصرية، تزايد الاهتمام بالمحاسبة القضائية في السنوات الأخيرة، خاصة مع زيادة حالات الغش المالي وتعدد الأنظمة المالية والمحاسبية. ومع ذلك، لا تزال المحاسبة القضائية في مصر في مراحلها الأولى، وهناك حاجة إلى دراسة واقع المحاسبة القضائية في البيئة المصرية، وتحديد أثرها على دور المراجعة في اكتشاف الغش في القوائم المالية.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر المحاسبة القضائية على دور المراجعة في اكتشاف الغش في القوائم المالية في البيئة المصرية، وتقديم إطار مقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية في تعزيز دور المراجعة في اكتشاف الغش.

٢. الإطار النظري والدراسات السابقة

٢,١ مفهوم المحاسبة القضائية

المحاسبة القضائية هي الفهم العميق (الفقهي) للعلوم المحاسبية والقانونية وتكنولوجيا المعلومات وعلوم النفس وامتلاك مهارات التحري والتقصي والفحص وممارسة أعلى درجات الشك المهني، وفحص الدعاوى القضائية المتعلقة بالموضوع، وذلك في ضوء المعايير العامة ومعايير العمل الميداني الذي يجب أن يتمتع بها المحاسب القضائي والميثاق المهني وآداب وسلوكيات تنظيم المهنة.

وتعرف المحاسبة القضائية بأنها "تطبيق مهارات التحقيق والتحليل المالي لحل القضايا المالية بطريقة تلبى متطلبات المحاكم، وتشمل خدمات الخبرة المحاسبية والاستشارات وخدمات الدعم القضائي" (عبد المجيد، ٢٠٢٣).

ويعرفها (Saleh and Hegazy (2024) بأنها "تطبيق المهارات المحاسبية والتحليلية والتحقيقية لحل المشكلات المالية والقانونية، وهي تجمع بين المعرفة المحاسبية والمهارات التحقيقية لتحليل وتفسير وتقديم القضايا المالية المعقدة بطريقة مفهومة ومدعومة بالأدلة."

٢,٢ أهمية المحاسبة القضائية

تكمُن أهمية المحاسبة القضائية في:

- ١- توفير الخبرة المتخصصة في القضايا المالية المعقدة.
- ٢- المساعدة في كشف الغش والاحتيال في القوائم المالية.
- ٣- تقديم الأدلة المالية التي يمكن استخدامها في المحاكم.
- ٤- تعزيز الثقة في التقارير المالية.

٢,٣ الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين المحاسبة القضائية والمراجعة في اكتشاف الغش. فقد توصلت دراسة (عبد المجيد، ٢٠٢٣) إلى وجود علاقة إيجابية بين تطبيق المحاسبة القضائية واكتشاف الغش في القوائم المالية، وأن المحاسبة القضائية تساهم في تعزيز مهارات المراجعين في مجال اكتشاف الغش.

كما توصلت دراسة (Mehta et al., 2022) إلى أن المحاسبة القضائية تساهم بشكل كبير في اكتشاف الغش في القوائم المالية، وأن الشركات التي تستعين بالمحاسبين القضائيين تكون أكثر قدرة على اكتشاف الغش ومنعه.

وتوصلت دراسة (Saleh and Hegazy, 2024) إلى وجود علاقة تكاملية بين المحاسبة القضائية والمراجعة، وأن التعاون بين المراجعين والمحاسبين القضائيين يمكن أن يعزز قدرة المراجعين على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

وفي البيئة المصرية، توصلت دراسة (الصيرفي، ٢٠٢٢) إلى وجود عدة تحديات تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في مصر، منها: عدم وجود إطار تشريعي ينظم مهنة المحاسبة القضائية، ونقص الوعي بأهمية المحاسبة القضائية، وقلة البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة في المحاسبة القضائية.

كما توصلت دراسة (الجمال، ٢٠٢١) إلى أن المحاسبة القضائية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مكافحة الفساد المالي في القطاع الحكومي، من خلال توفير الخبرة المتخصصة في التحقيق في حالات الفساد، وجمع الأدلة، وتقدير قيمة الأضرار الناتجة عن الفساد.

منهجية الدراسة

٣. منهجية الدراسة

٣،١ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين والداخليين، والمحاسبين القضائيين، والأكاديميين في مجال المحاسبة والمراجعة في مصر. وقد تم اختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع، حيث تم توزيع ١٥٠ استبياناً، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل ١٣٨ استبياناً، بنسبة استجابة ٩٢.٠٪.

٣،٢ أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على الأدوات التالية لجمع البيانات:

الاستبيان: تم تصميم استبيان يتكون من عدة أقسام تغطي المتغيرات الرئيسية للدراسة، وهي: واقع المحاسبة القضائية في البيئة المصرية، وأثر المحاسبة القضائية على دور المراجعة في اكتشاف الغش، ومتطلبات تفعيل دور المحاسبة القضائية في البيئة المصرية.

المقابلات الشخصية: تم إجراء مقابلات شخصية مع عدد من المراجعين والمحاسبين القضائيين والأكاديميين، للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً حول موضوع الدراسة.

دراسات الحالة: تم دراسة ثلاث حالات لشركات مصرية تعرضت لحالات غش واحتيال مالي، وتم الاستعانة بخبراء محاسبة قضائية للكشف عن هذه الحالات.

٣,٣ أساليب تحليل البيانات

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات:

الإحصاء الوصفي: تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف متغيرات الدراسة.

اختبار T للعينة الواحدة: تم استخدام هذا الاختبار لاختبار فرضيات الدراسة.

التحليل الموضوعي: تم استخدام هذا الأسلوب لتحليل البيانات النوعية المستمدة من المقابلات الشخصية والأسئلة المفتوحة في الاستبيان.

نتائج الدراسة ومناقشتها (الجزء الأول)

٤. نتائج الدراسة ومناقشتها

٤,١ خصائص عينة الدراسة

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المكونة من ١٥٠ مشاركاً، وقد بلغ عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل ١٣٨ استبياناً، بنسبة استجابة ٩٢%. ويوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب الفئة المهنية:

جدول ١: توزيع عينة الدراسة حسب الفئة المهنية

الفئة المهنية	العدد	النسبة المئوية
مراجع خارجي	55	39.9%
مراجع داخلي	37	26.8%
محاسب قضائي	28	20.3%
أكاديمي	18	13.0%
المجموع	138	100%

كما يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول ٢: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	62	44.9%
ماجستير	43	31.2%

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
23.9%	33	دكتوراه
100%	138	المجموع

ويوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول ٣: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	العدد	سنوات الخبرة
17.4%	24	أقل من ٥ سنوات
34.1%	47	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
27.5%	38	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة
21.0%	29	سنة فأكثر 15
100%	138	المجموع

٤, ٢ واقع المحاسبة القضائية في البيئة المصرية

تم قياس واقع المحاسبة القضائية في البيئة المصرية من خلال ١٠ عبارات في الاستبيان، وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركين على هذه العبارات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول ٤: واقع المحاسبة القضائية في البيئة المصرية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
7	0.98	2.35	يوجد وعي كاف بمفهوم المحاسبة القضائية في البيئة المصرية
10	0.76	1.87	يوجد إطار تشريعي ينظم مهنة المحاسبة القضائية في مصر
9	0.89	2.12	يوجد عدد كاف من المحاسبين القضائيين المؤهلين في مصر
8	0.94	2.28	توجد برامج تعليمية وتدريبية متخصصة في المحاسبة القضائية في مصر
1	1.12	3.65	تستعين المحاكم المصرية بالمحاسبين القضائيين في القضايا المالية
4	1.05	2.98	تستعين الشركات المصرية بالمحاسبين القضائيين للتحقيق في حالات الغش

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
5	0.97	2.76	يوجد تعاون بين المراجعين والمحاسبين القضائيين في مصر
2	1.08	3.42	تساهم المحاسبة القضائية في اكتشاف الغش في القوائم المالية في البيئة المصرية
3	1.02	3.21	يوجد اهتمام متزايد بالمحاسبة القضائية في البيئة المصرية
6	0.92	2.45	توجد معايير مهنية تنظم عمل المحاسب القضائي في مصر
-	0.97	2.71	المتوسط العام

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام لواقع المحاسبة القضائية في البيئة المصرية بلغ ٢,٧١، وهو متوسط منخفض نسبياً، مما يشير إلى أن المحاسبة القضائية في البيئة المصرية لا تزال في مراحلها الأولى. وقد جاءت عبارة "تستعين المحاكم المصرية بالمحاسبين القضائيين في القضايا المالية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ٣,٦٥، مما يشير إلى أن المحاكم المصرية تستعين بالمحاسبين القضائيين في القضايا المالية بدرجة متوسطة. في حين جاءت عبارة "يوجد إطار تشريعي ينظم مهنة المحاسبة القضائية في مصر" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي ١,٨٧، مما يشير إلى عدم وجود إطار تشريعي ينظم مهنة المحاسبة القضائية في مصر.

نتائج الدراسة ومناقشتها (الجزء الثاني)

٤,٣ دراسات الحالة

تم دراسة ثلاث حالات لشركات مصرية تعرضت لحالات غش واحتيال مالي، وتم الاستعانة بخبراء محاسبة قضائية للكشف عن هذه الحالات. وفيما يلي ملخص لهذه الحالات:

٤,٣,١ الحالة الأولى: قضية البنك العقاري العربي

تتعلق هذه الحالة بقضية غش واحتيال مالي في أحد البنوك المصرية، حيث تم اكتشاف تلاعب في القوائم المالية للبنك، تمثل في تضخيم الأرباح وإخفاء الخسائر. وقد تم الاستعانة بخبير محاسبة قضائية للتحقيق في القضية، وقد استخدم الخبير عدة تقنيات للكشف عن الغش، منها:

١. تحليل النسب المالية ومقارنتها بالمعايير الصناعية.
٢. تحليل الاتجاهات للبيانات المالية على مدى عدة سنوات.
٣. فحص المستندات والوثائق الداعمة للمعاملات المالية.
٤. إجراء مقابلات مع الموظفين والمديرين.
٥. استخدام تقنيات التنقيب عن البيانات لاكتشاف أنماط غير عادية.

وقد أسفر التحقيق عن اكتشاف عدة أساليب للغش، منها:

١. تسجيل إيرادات وهمية.
٢. تأجيل تسجيل المصروفات.
٣. التلاعب في تقييم الأصول.
٤. إخفاء الالتزامات.
٥. التلاعب في المخصصات.

وقد ساهمت المحاسبة القضائية في هذه الحالة في:

١. اكتشاف الغش الذي لم تتمكن المراجعة التقليدية من اكتشافه.
٢. تحديد المسؤولين عن الغش.
٣. تقدير قيمة الأضرار الناتجة عن الغش.
٤. تقديم أدلة قانونية يمكن استخدامها في المحكمة.
٥. تقديم توصيات لتحسين نظم الرقابة الداخلية لمنع تكرار الغش.

٢, ٣, ٤ الحالة الثانية: قضية بنك مصر

تتعلق هذه الحالة بقضية اختلاس أموال في أحد فروع بنك مصر، حيث تم اكتشاف اختلاس مبالغ كبيرة من أموال العملاء. وقد تم الاستعانة بخبير محاسبة قضائية للتحقيق في القضية، وقد استخدم الخبير عدة تقنيات للكشف عن الاختلاس، منها:

١. تتبع المعاملات المالية.
٢. فحص سجلات العملاء.
٣. مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية.
٤. إجراء مقابلات مع الموظفين والعملاء.
٥. استخدام تقنيات التحليل الرقمي.

وقد أسفر التحقيق عن اكتشاف عدة أساليب للاختلاس، منها:

١. التلاعب في سجلات العملاء.
٢. إنشاء حسابات وهمية.
٣. تحويل أموال العملاء إلى حسابات شخصية.
٤. التلاعب في إجراءات السحب والإيداع.
٥. إخفاء المعاملات المشبوهة.

وقد ساهمت المحاسبة القضائية في هذه الحالة في:

١. اكتشاف الاختلاس وتحديد حجمه.
٢. تحديد المسؤولين عن الاختلاس.
٣. تقدير قيمة الأضرار الناتجة عن الاختلاس.
٤. تقديم أدلة قانونية يمكن استخدامها في المحكمة.
٥. تقديم توصيات لتحسين نظم الرقابة الداخلية لمنع تكرار الاختلاس.

٣, ٤ الحالة الثالثة: قضية شركة فرست باور

تتعلق هذه الحالة بقضية فساد في شركة فرست باور للطاقة، حيث تم اكتشاف تلاعب في عقود الشركة وعمولات غير قانونية. وقد تم الاستعانة بخبير محاسبة قضائية للتحقيق في القضية، وقد استخدم الخبير عدة تقنيات للكشف عن الفساد، منها:

١. فحص العقود والاتفاقيات.
٢. تتبع التدفقات النقدية.
٣. فحص سجلات المشتريات والمدفوعات.
٤. إجراء مقابلات مع الموظفين والموردين.
٥. استخدام تقنيات التحليل الشبكي.

وقد أسفر التحقيق عن اكتشاف عدة أساليب للفساد، منها:

١. التلاعب في عقود الشراء.
٢. تضخيم أسعار المشتريات.
٣. دفع عمولات غير قانونية.
٤. التعاقد مع شركات وهمية.
٥. تسريب معلومات سرية للمنافسين.

وقد ساهمت المحاسبة القضائية في هذه الحالة في:

١. اكتشاف الفساد وتحديد حجمه.
٢. تحديد المسؤولين عن الفساد.
٣. تقدير قيمة الأضرار الناتجة عن الفساد.
٤. تقديم أدلة قانونية يمكن استخدامها في المحكمة.
٥. تقديم توصيات لتحسين نظم الرقابة الداخلية لمنع تكرار الفساد.

نتائج الدراسة ومناقشتها (الجزء الثالث)

٤,٤ اختبار الفرضيات

٤,٤,١ اختبار الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الرئيسية على أنه "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمحاسبة القضائية على دور المراجعة في اكتشاف الغش في القوائم المالية في البيئة المصرية". ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول ٥: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T قيمة	مستوى الدلالة	النتيجة
أثر المحاسبة القضائية على دور المراجعة في اكتشاف الغش	4.12	0.87	15.32	0.000	قبول الفرضية

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لأثر المحاسبة القضائية على دور المراجعة في اكتشاف الغش بلغ ٤,١٢، وهو أكبر من المتوسط الفرضي (٣)، وأن قيمة T بلغت ١٥,٣٢، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٠٠، مما يشير إلى قبول الفرضية الرئيسية، أي أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمحاسبة القضائية على دور المراجعة في اكتشاف الغش في القوائم المالية في البيئة المصرية.

٤,٤,٢ اختبار الفرضيات الفرعية

تم اختبار الفرضيات الفرعية باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول ٦: نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

النتيجة	مستوى الدلالة	T قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية
قبول الفرضية	0.000	16.21	0.92	4.25	أثر المحاسبة القضائية على تعزيز مهارات المراجعين في مجال اكتشاف الغش
قبول الفرضية	0.000	15.87	0.89	4.18	أثر المحاسبة القضائية على توفير تقنيات متخصصة لاكتشاف الغش
قبول الفرضية	0.000	16.78	0.94	4.32	أثر المحاسبة القضائية على تطبيق إجراءات فعالة للتحقيق في حالات الغش المشتبه فيها
قبول الفرضية	0.000	14.76	0.85	4.05	أثر المحاسبة القضائية على تعزيز الشك المهني لدى المراجعين
قبول الفرضية	0.000	14.32	0.82	3.98	أثر المحاسبة القضائية على تحسين فهم المراجعين لأنماط وأساليب الغش

يتضح من الجدول السابق أن جميع الفرضيات الفرعية قد تم قبولها، حيث كانت جميع المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وكانت جميع قيم T دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.000، مما يشير إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمحاسبة القضائية على جميع محددات دور المراجعة في اكتشاف الغش في القوائم المالية في البيئة المصرية.

الإطار المقترح والخلاصة

٤,٥ الإطار المقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية

بناءً على نتائج تحليل البيانات الكمية والنوعية ودراسات الحالة، تم تطوير إطار مقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية في تعزيز دور المراجعة في اكتشاف الغش في القوائم المالية في البيئة المصرية. ويتكون الإطار المقترح من أربعة محاور رئيسية:

٤,٥,١ المحور التشريعي والتنظيمي

١. إصدار قانون ينظم مهنة المحاسبة القضائية في مصر.
٢. إنشاء هيئة مهنية تشرف على مهنة المحاسبة القضائية.
٣. إصدار معايير مهنية تنظم عمل المحاسب القضائي.
٤. تحديد متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة القضائية.
٥. تحديد آليات الرقابة على ممارسي مهنة المحاسبة القضائية.
٦. تحديد العقوبات المترتبة على مخالفة معايير المهنة.

٤,٥,٢ المحور التعليمي والتدريبي

١. تطوير برامج تعليمية متخصصة في المحاسبة القضائية في الجامعات المصرية.
٢. تطوير برامج تدريبية متخصصة في المحاسبة القضائية للمراجعين والمحاسبين.
٣. تشجيع المراجعين على الحصول على شهادات مهنية متخصصة في المحاسبة القضائية.

٤. تنظيم مؤتمرات وندوات علمية حول المحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف الغش.
٥. إصدار نشرات ومجلات علمية متخصصة في المحاسبة القضائية.
٦. تشجيع البحث العلمي في مجال المحاسبة القضائية.

٤,٥,٣ المحور المهني

١. تعزيز التعاون بين المراجعين والمحاسبين القضائيين.
٢. تطوير آليات للتنسيق بين المراجعين والمحاسبين القضائيين.
٣. تشجيع الشركات على الاستعانة بالمحاسبين القضائيين للتحقيق في حالات الغش المشتبه فيها.
٤. تطوير برامج للتوعية بأهمية المحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف الغش.
٥. تعزيز دور المحاسبة القضائية في تطوير معايير المراجعة المتعلقة باكتشاف الغش.
٦. تطوير آليات لتبادل الخبرات بين المراجعين والمحاسبين القضائيين.

٤,٥,٤ المحور التكنولوجي

١. تطوير برامج وتطبيقات متخصصة في المحاسبة القضائية.
٢. تشجيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في اكتشاف الغش.
٣. تطوير قواعد بيانات للغش والاحتيال المالي في البيئة المصرية.
٤. تطوير أدوات للتحليل الرقمي للبيانات المالية.
٥. تطوير تقنيات للتنقيب عن البيانات واكتشاف الأنماط غير العادية.
٦. تطوير أدوات للتحليل الشبكي للعلاقات بين الأطراف المشاركة في الغش.

٥. الخلاصة والتوصيات

٥,١ الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر المحاسبة القضائية على دور المراجعة في اكتشاف الغش في القوائم المالية في البيئة المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

المحاسبة القضائية في البيئة المصرية لا تزال في مراحلها الأولى، حيث بلغ المتوسط العام لواقع المحاسبة القضائية في البيئة المصرية ٢,٧١، وهو متوسط منخفض نسبياً.

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمحاسبة القضائية على دور المراجعة في اكتشاف الغش في القوائم المالية في البيئة المصرية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأثر المحاسبة القضائية على دور المراجعة في اكتشاف الغش ٤,١٢، وهو متوسط مرتفع.

تساهم المحاسبة القضائية في تعزيز مهارات المراجعين في مجال اكتشاف الغش، وتوفير تقنيات متخصصة لاكتشاف الغش، وتطبيق إجراءات فعالة للتحقيق في حالات الغش المشتبه فيها، وتعزيز الشك المهني لدى المراجعين، وتحسين فهم المراجعين لأنماط وأساليب الغش.

هناك عدة تحديات تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في مصر، منها: عدم وجود إطار تشريعي ينظم مهنة المحاسبة القضائية، ونقص الوعي بأهمية المحاسبة القضائية، وقلة البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة في المحاسبة القضائية، وعدم وجود معايير مهنية تنظم عمل المحاسب القضائي.

تم تطوير إطار مقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية في تعزيز دور المراجعة في اكتشاف الغش في القوائم المالية في البيئة المصرية، يتكون من أربعة محاور رئيسية: المحور التشريعي والتنظيمي، والمحور التعليمي والتدريبي، والمحور المهني، والمحور التكنولوجي.

٢, ٥ التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

١. ضرورة إصدار قانون ينظم مهنة المحاسبة القضائية في مصر، وإنشاء هيئة مهنية تشرف على مهنة المحاسبة القضائية، وإصدار معايير مهنية تنظم عمل المحاسب القضائي.
٢. تطوير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة في المحاسبة القضائية في الجامعات المصرية، وتشجيع المراجعين على الحصول على شهادات مهنية متخصصة في المحاسبة القضائية.
٣. تعزيز التعاون بين المراجعين والمحاسبين القضائيين، وتطوير آليات للتنسيق بينهم، وتشجيع الشركات على الاستعانة بالمحاسبين القضائيين للتحقيق في حالات الغش المشتبه فيها.
٤. تطوير برامج وتطبيقات متخصصة في المحاسبة القضائية، وتشجيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في اكتشاف الغش، وتطوير قواعد بيانات للغش والاحتيال المالي في البيئة المصرية.
٥. زيادة الوعي بأهمية المحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف الغش، من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات علمية، وإصدار نشرات ومجلات علمية متخصصة في المحاسبة القضائية.
٦. تشجيع البحث العلمي في مجال المحاسبة القضائية، وتوفير التمويل اللازم لذلك.
٧. تطوير معايير المراجعة المصرية لتتضمن إرشادات أكثر تفصيلاً حول كيفية اكتشاف الغش في القوائم المالية، والاستعانة بالمحاسبين القضائيين في ذلك.
٨. تشجيع التعاون بين الجهات الرقابية والمهنية والأكاديمية في مجال المحاسبة القضائية، لتبادل الخبرات والمعارف، وتطوير المهنة.

المراجع

المراجع العربية

١. الجمال، محمد. (٢٠٢١). دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي في القطاع الحكومي: دراسة ميدانية. مجلة المحاسبة والمراجعة، ١٥(٢)، ٤٥-٧٨.
٢. الصيرفي، أحمد. (٢٠٢٢). تحديات تطبيق المحاسبة القضائية في مصر: دراسة استكشافية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ١٨(٣)، ١١٢-١٤٥.
٣. عبد المجيد، سامي. (٢٠٢٣). أثر تطبيق المحاسبة القضائية على اكتشاف الغش في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، ٢٧(١)، ٦٧-٩٨.

المراجع الإنجليزية

- 1- Mehta, A., Bhavani, G., & Kumar, V. (2022). Forensic accounting and fraud detection: A review of literature and future research directions. Journal of Financial Crime, 29(1), 56-78.
- 2- Saleh, M., & Hegazy, M. (2024). The relationship between forensic accounting and auditing in detecting fraud: An empirical study in Egypt. International Journal of Accounting and Finance, 15(2), 123-145.
- 3- SOCPA. (2023). Forensic accounting in Saudi Arabia and Egypt: A comparative study. Saudi Organization for Certified Public Accountants, Riyadh.